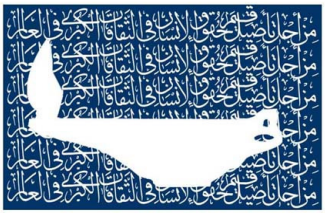

CAIRO INSTITUTE
FOR HUMAN RIGHTS STUDIES
Institut du Caire pour les études des droits de l'homme
مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان

مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة- الدورة السابعة والعشرون
مداخلة شفهية – بند رقم ٦ – الاستعراض الدوري الشامل لقطر
مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان
١٨ سبتمبر ٢٠١٤
قدمها: جيرمي سميث

شكرًا سيدي الرئيس

يثني كل من مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ومركز الخليج لحقوق الإنسان على قبول قطر لعدد من التوصيات بشان تحسبن اوضاع العمال المهاجرين. ولكنهما يبديا في الوقت نفسه قلقهما البالغ بشأن رفض الحكومة القطرية قبول الأغلبية العظمى من التوصيات المقدمة لها، في إطار آلية الاستعراض الدوري الشامل بالأمم المتحدة، بما في ذلك معظم التوصيات المتعلقة بضرورة احترام الحق في حرية التعبير ، لاسيما حرية الانترنت وحرية الإعلام والصحافة المكتوبة، وحرية التجمع وتكوين الجمعيات.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد، إلى أنه –ووفقًا للعديد من تقارير الجهات المعنية المقدمة في إطار الاستعراض الدوري الشامل لقطر أمام الأمم المتحدة– تفرض الحكومة القطرية قبضتها بالقوة على المجتمع، من خلال حزمة من القوانين القمعية، التي يتم تفعيلها من خلال نظام قضائي يفتقر لأية استقلالية عن السلطة التنفيذية المتمثلة في العائلة المالكة.

فقد اختفى الصحفيين الذين يوثقون انتهاكات حقوق الإنسان، بينما يقبع في السجون لعقود شعراء متهمون بإهانة الأمير، ويتعرض المدافعين عن حقوق الإنسان للمضايقة والتهديد والسجن بشكل منتظم، إذ يبدو أن أي منتقد للعائلة الحاكمة أو للحكومة يلقى عقابًا شديدًا، ناهيك عن مصادرة الحق في التجمع وتكوين الجمعيات المحظورة بشكل فعلي، فتقريبًا لا يوجد منظمات مجتمع مدني مستقلة في قطر.

منذ يومين فقط تم تمرير قانون جرائم الإنترنت، الذي يفرض غرامات باهظة وعقوبات بالسجن لمدد طويلة، لكل من **"يهدد"** سلامة الدولة ونظامها العام، وسلامها المحلي أو الدولي **"من خلال نشر أية أنباء كاذبة من خلال أي وسيلة"**.

إن تعاطي الحكومة القطرية مع تلك القضايا المثيرة للقلق خلال الاستعراض الدوري الشامل، تأرجح بين عدم الاعتراف بوجود مشكلة أو انتهاك، وبين الرفض بشكل قاطع لوضع أية خطط، أو التعهد بأية إجراءات من شأنها إصلاح تلك القضايا. هذا بالإضافة إلي رفض قطر لأية توصيات تتعلق بالتوقيع أو التصديق على المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان، التي لم تنضم إليها قطر بعد.

ويعتقد مركز القاهرة أن عدم رغبة قطر في الشروع في التصدي لهذه الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وتعمدها عدم الالتزام بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان، يلقي ظلالًا من الشك حول صلاحية قطر لتكون عضوًا في مجلس حقوق الإنسان.

ونحن من جانبنا نحث قطر على إعادة النظر في موقفها بشأن تلك القضايا، وخاصةً حماية المدافعين عن حقوق الإنسان في قطر، وضمان تمكينهم من القيام بعملهم المشروع في مجال حقوق الإنسان دون خوف من الانتقام، وفي حرية من كل قيد، بما في ذلك المضايقة القضائية.

شكرًا سيدي الرئيس